

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/336890725>

استخدام التحليل العاملي لدراسة التباين الاجتماعي والاقتصادي بين الأحياء في مدينة عمّان

Article · October 2019

CITATIONS

0

READS

1,175

3 authors:



Arij Dagarah

Alistiqlal University

14 PUBLICATIONS 7 CITATIONS

[SEE PROFILE](#)



Nasim Barham

University of Jordan

24 PUBLICATIONS 190 CITATIONS

[SEE PROFILE](#)



Hamzah Ali Khawaldah

University of Jordan

36 PUBLICATIONS 134 CITATIONS

[SEE PROFILE](#)

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:



The Geographical Spreading of Banks in Jordan and Its Reflection on Economic Development An Analytical Study for the Period 2014-2016 [View project](#)



Urbanization and the rise of residential neighborhoods [View project](#)

استخدام التحليل العاملي لدراسة التباين الاجتماعي والاقتصادي بين الأحياء في مدينة عمان

أريج دغرة^(١)

نسيم برهم^(٢)

حمزة الخوالدة^(٣)

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٨/٦/٢١م

تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٩/١٠/٢٧م

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التباين في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مدينة عمان على مستوى الأحياء السكنية، وفقاً لبيانات السكان والمساكن في التعداد السكاني لعام ٢٠١٥، ومعرفة التحولات التي مرت بها المدينة خلال العقود الأخيرة من خلال المقارنة مع بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٧٩م. وقد استخدمت الدراسة (٣٨) متغيراً تمثل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان مدينة عمان على مستوى الأحياء البالغ عددها (١٦٩) حياً، وفقاً لبيانات التعداد السكاني لعام ٢٠١٥. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل العاملي لتحديد العوامل المفسرة للتباين المكاني لخصائص السكان داخل المدينة، بالاعتماد على برنامج (SPSS). وقد بينت النتائج وجود عاملين يفسران نحو (٨٥,٦٢%) من التباين. تمثل العامل الأول ببعد الحالة الاجتماعية والديموغرافية، وفُسر (٥٦,٨%)، أما العامل الثاني فكان العامل الاقتصادي وقد فُسر (٢٨,٧%) من التباين في مصفوفة المتغيرات. **الكلمات المفتاحية:** البيئة الاقتصادية والاجتماعية، التحليل العاملي، التركيب الداخلي، عمان.

Abstract

The study aimed at analyzing the variation in the economic and social characteristics of population in Amman city at the neighborhoods' level, according to the population and housing data based on the population census of 2015. The study also seeks to compare the characteristics of the economic and social ecology of Amman city based on the population census data of 1979 and 2015. To achieve this aim, (38) variables representing the demographic, social and economic characteristics of the population in Amman city were used at the neighborhood's level of the (169) neighborhoods of the city. The study used the Rotated Principal Component Analysis of Factor Analysis method using SPSS program, to define the main factors that explain the spatial variance in the characteristics

(١) (٢) (٣) الجامعة الأردنية.

of the economic and social ecology of Amman city. The results showed that there are two factors that explain about (85.62%) of the variance in the data matrix. The first factor was the social and demographic factor and Explained (56,8%) of the total variance in the data matrix. The second was the economic factor and Explained (28, 7%) of the total variance in the data matrix.

Keywords: Economic & Social Ecology; Factor Analysis; Internal Structure; Amman.

المقدمة.

تتعدد عناصر النقاش المتعلقة بمظاهر التباين داخل مدينة عمان، وتتباين باختلاف وجهات النظر الكامنة خلف ذلك، ويتمثل التباين في انقسام المدينة داخلياً إلى عدد من المناطق التي يضم كل منها عدداً من الأحياء السكنية، وفي انقسام المدينة إلى جزئين شرقي وغربي، وكذلك التباينات بين أحياء المدينة المختلفة، بالإضافة إلى وجود تباين واختلاف داخل كل حي فيها.

يرتكز الباحثون في دراستهم للتباين داخل مدينة عمان إلى مجموعة من العوامل والمحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسلوكية والإدارية وأحياناً السياسية، ويحاولون إبراز الاختلافات بين الأحياء وداخلها، في محاولة منهم لإثبات وجهة نظرهم المتعلقة بالتباين داخل المدينة في كافة الخصائص والمكونات الداخلية للمدينة ولأحيائها المختلفة.

ويقصد بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدراسة دراسة خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، والتي تم اختيارها حسب الأحياء السكنية في المدينة، التابعة إدارياً لحدود أمانة عمان الكبرى، والبالغ عددها (١٦٩) حي سكني. وتتباين العوامل المؤثرة في التركيب الداخلي للمدن؛ باختلاف التطور العلمي والتكنولوجي، والمستوى المعيشي، ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المدينة.

وقد استخدم بعض الباحثين التحليل العاملي في دراسة التركيب الداخلي لبعض المدن الأردنية، وتوصلوا لاشتقاق مجموعة من العوامل المفسرة لتركيب المدن. وتمحورت هذه العوامل حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، البعد الأسري، خصائص المسكن، البعد التعليمي ومستوى وتوفير الخدمات. وتتناول هذه الدراسة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان والعوامل المؤثرة فيها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

ساهمت العديد من الأحداث في نشأة وتطور مدينة عمان، أبرزها هجرة الشركس واستقرارهم فيها عام ١٨٧٨م، ومد خط سكة الحديد الحجازي عام ١٩٠٣م، واتخاذها عاصمة لإمارة شرق الأردن

عام ١٩٢١م، وهجرة الفلسطينيين واستقرار معظمهم في عمان إثر حرب عام ١٩٤٨م وحرب عام ١٩٦٧م، وحرب لبنان عام ١٩٧٥م، التي أسفرت عن هجرة عدد من السكان إليها واستقرارهم فيها، وحرب الخليج عام ١٩٩١م وما تبعها من عودة الأيدي العاملة الأردنية والفلسطينية من دول الخليج ليستقروا في المدينة، وحرب العراق عام ٢٠٠٣م، التي ساهمت في هجرة أعداد كبيرة من العراقيين إليها، ومؤخراً هجرة السوريين إلى عمان عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية من الأرياف إلى مدينة عمان.

ساهمت المفاصل التاريخية السابقة في زيادة عدد سكان مدينة عمان وتوسع مساحتها، كما أدى اختلاف أصول ومنابت السكان القادمين إليها، وكذلك تباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية إلى تباين التركيبة الداخلية للمدينة.

وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود دراسات حديثة تناولت تحليل التباين الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي على مستوى الأحياء السكنية في مدينة عمان، وكذلك توفر بيانات حديثة في التعداد السكاني الأخير الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة عام ٢٠١٥م، والتي يمكن من خلالها التعرف على التباين المكاني للخصائص الاقتصادية والاجتماعية بين الأحياء في مدينة عمان. ومن متابعة الدراسات يتضح أن التركيب الداخلي لمدينة عمان لم يدرس بشكل كامل إلا في دراسة (أبو صبحه، ١٩٨٨ أ)، الذي توجه نحو دراسة البيئة الاجتماعية لمدينة عمان، محاولاً توظيف البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وخصائص المسكن الصادرة في التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٧٩م. وقد توجه بعض الباحثين لدراسة أجزاء من مدينة عمان مثل (أبو سنيّة، ١٩٨٦ أ) (النوباني، ١٩٩٢ أ) (علي، ١٩٨٦ أ)، إلا أن هذه الدراسات أعدت في فترات زمنية قديمة نسبياً، ولا تتوافق نتائجها مع ما أصبحت عليه مدينة عمان في الوقت الحاضر.

وعليه، تسعى الدراسة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

١. هل هناك تباين بين الأحياء في مدينة عمان حسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للسكان؟
٢. هل يوجد تغير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان وفق بيانات تعداد عام ٢٠١٥م، مقارنة مع خصائص المدينة الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لتعداد عام ١٩٧٩م؟
٣. هل تتطابق الأنماط المكانية للخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان، مع الأنماط الظاهرة في مدن أخرى؟

أهمية الدراسة ومبرراتها.

تبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف إلى العوامل أو المحددات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية المساهمة في إحداث تباين مكاني في البيئة الاقتصادية والاجتماعية داخل أحياء مدينة عمان، والتي تنعكس على كيفية تركيب المدينة من الداخل.

ويمكن تلخيص مبررات الدراسة واختيار مدينة عمان فيما يلي:

١. شهدت عمان تطوراً عمرانياً ونموً سكانياً سريعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب الزيادة الطبيعية للسكان، وبسبب الهجرات الطوعية والقسرية التي تلقتها المدينة، وأثرت على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية وتركيبها الداخلي، ابتداء من هجرة الفلسطينيين عام ١٩٤٨م و١٩٦٧م، وعودة نسبة كبيرة من العاملين في دول الخليج إلى المدينة أوائل التسعينيات بسبب الأحداث التي رافقت حرب الخليج، وكذلك هجرة العراقيين عام ٢٠٠٣م، وهجرة السوريين عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى الهجرات الداخلية إلى عمان. وقد أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المدينة إلى تركيز الأنشطة المختلفة في المدينة، وأوجد أنماطاً من السكن تمتاز بمستويات اقتصادية مرتفعة، وهذا أثر على البنية الاقتصادية والاجتماعية في المدينة.
٢. افتقار مدينة عمان لمثل هذه الدراسات، خاصة التي تستخدم التحليل العاملي، فقد أجريت دراسة واحدة تناولت البيئة الاجتماعية في المدينة بأكملها، لكنها أعدت في مرحلة زمنية قديمة، إضافة لدراسات تناولت بعض أجزاء من المدينة، إلا أن مثل هذه الدراسات لا تقدم صورة شاملة وحديثة عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، ولا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الراهن.
٣. ضرورة دراسة التباين الاجتماعي والاقتصادي بين الأحياء في مدينة عمان في الوقت الحاضر للتعرف على خصائصها، مما يسهل عمليات التخطيط واتخاذ القرار.

أهداف الدراسة.

- تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لمدينة عمان بالاعتماد على بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠١٥م. كما تسعى لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:
١. التعرف إلى التباين في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية بين أحياء مدينة عمان الكبرى، بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٥م.
 ٢. مقارنة التركيب الاقتصادي والاجتماعي لمدينة عمان في الوقت الحاضر، مع نتائج تحليل البيئة

الاجتماعية للمدينة عام ١٩٧٩م.

٣. التعرف إلى مدى تطابق التركيب الاقتصادي والاجتماعي لمدينة عمان، مع الأنماط التي تم التوصل إليها في بعض المدن العربية والأوروبية.

الإطار النظري والدراسات السابقة.

بدأ الاهتمام بدراسة التركيب الداخلي للمدن في النصف الأول من القرن العشرين، حيث ظهرت مجموعة من المناهج العلمية التي تمحور اهتمامها حول دراسة تركيب التجمعات الحضرية داخلياً، وكان أولها المنهج الداعي للاهتمام بعلاقة الإنسان بالبيئة. ويعد Lewis Memford من أبرز رواد هذا المنهج، الذي دعا من خلاله لأهمية التركيز على البيئة الطبيعية وضرورة تأقلم الإنسان مع عناصرها (أبو عياش والقطب، ١٩٨٠ أ).

إلا أن الخصائص الطبيعية أثبتت عدم كفايتها لتفسير نشوء المدن وتكوينها الداخلي، لذلك توجه الباحثون إلى مناهج أخرى كالمناهج الإيكولوجية، التي ارتبطت بكتابات مدرسة شيكاغو للإجتماع الحضري، والتي كان من أبرز روادها Robert Park، Mckenzie و Burgess (أبو عياش والقطب، ١٩٨٠ ب) (درويش، ٢٠١٥ أ).

ويرى أتباع المنهج الإيكولوجي المدينة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تتطلب تحليلاً لتركيبها الحضري، وتحديد أنماط التشابه في شكلها النهائي. وهذا الرأي دفع بعض الباحثين لتقسيم المدينة إلى مناطق اجتماعية (وظيفية أو مهنية) لكل منها شخصيتها المميزة مثل Burgess، الذي قسم مدينة شيكاغو إلى دوائر متعاقبة ذات مركز واحد يمثل حي الأعمال المركزي CBD (درويش، ٢٠١٥ ب) (عوض، ١٩٩٧ أ).

كما ظهرت المناهج الكلاسيكية الحديثة، التي تفسر أنماط استخدام الأرض داخل المدينة كنتيجة للتنافس على الأرض وعائدها الاقتصادي، مثل نموذج القطاعات لـ Homer Hoyt الذي ظهر عام ١٩٣٩م، والمبني على أساس أن انتشار المناطق السكنية يحددها دخل الفرد، وقسم المناطق السكنية إلى قطاعات الإيجارات المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة. بينما يقوم تركيب المدينة حسب نموذج النويات المتعددة Harris and Ullman على وجود عدّة نويات في المدينة، بعضها اقتصادي والآخر تجاري أو خدماتي، وتنتشر حوله مناطق سكنية متنوعة، بعضها لذوي الدخل المحدود وأخرى للمتوسط وثالثة لذوي الدخل المرتفع (أبو عياش والقطب، ١٩٨٠ ج) (درويش، ٢٠١٥ ج) (عوض، ١٩٩٧ ب).

تميزت المناهج الايكولوجية بكونها وصفية، تفتقر لاستخدام الأساليب الإحصائية ذات القدرة على القياس الدقيق. لذلك توجه الباحثون أمثال (Shevky and Williams، ١٩٤٩)، لتطوير دراسة التركيب الداخلي للمدن، معتمدين على أسلوب علمي يستند إلى تصنيف بيانات التعداد في الأقسام الإدارية للمدينة. وأطلق مسمى منهج تحليل المناطق الاجتماعية على الطريقة الجديدة لدراسة التركيب الداخلي للتجمعات الحضرية Social Area Analysis Approach (ابو صبحه، ١٩٨٣ أ) (درويش، ٢٠١٥ د) (عوض، ١٩٩٧ ج) (علوش، ٢٠١١ أ).

وأعاد كلاً من (Shevky and Bell، ١٩٥٥) صياغة هذا الأسلوب في نموذج التغير الاجتماعي Model of Social Change، مبينين أن للمجتمع الحضري الحديث ارتبط بالتغيرات الأساسية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. فقد أدى التغير في نوعية الأنشطة الاجتماعية وكثافتها إلى ظهور نظم اقتصادية حديثة تتطلب أنواعاً مختلفة من المهارات والمهن، حتى أصبحت المهنة والتعليم من المقاييس العامة في التباين الاجتماعي، وفي الوقت نفسه أدى التباين الوظيفي بين المناطق إلى تزايد الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتاحة في المدينة وسمح بظهور عدد من الأنشطة البديلة المختلفة عن نمط الحياة التقليدي (درويش، ٢٠١٥ هـ) (علوش، ٢٠١١ ب). ولعل أهم مظاهر ذلك هو التغير الدائم في سكان الحضر وتركيبهم وانعزال كثير من الجماعات العرقية في المدينة، وظهور ما يعرف بالمناطق الاجتماعية المتشابهة المستوى داخل المدينة. ومن هذا التحليل توصل Shevky and Bell لاشتقاق ثلاث أسس في المنهج الاجتماعي يمكن قياسها بسلسلة واسعة من المتغيرات التي يمكن الحصول عليها من التعدادات وهي المرتبة الاجتماعية (أو الوضع الاقتصادي)، والتحضر (أو الوضع الأسري) والعزلة (أو الحالة العرقية) (ابو صبحه، ١٩٨٣ ب) (درويش، ٢٠١٥ و) (عوض، ١٩٩٧ د) (علوش، ٢٠١١ ج).

وقد وفرت مناهج دراسة التركيب الداخلي للمدن عدّة أسس يمكن الاستناد إليها في دراسة مكونات المدينة، إلا أن قصورها عن الإلمام بعدد كبير من العوامل وعدم قدرتها على تحليلها بشكل مُجتمع، دفع للبحث عن مناهج لديها القدرة على الجمع بين تحليل عدد كبير من العوامل سواء الطبيعية أو البشرية. وقد برز استخدام أسلوب التحليل العاملي نتيجة إثبات قصور منهج التحليل الاجتماعي للمناطق الاجتماعية، خاصة في ظل زيادة التسهيلات التي تقدمها السرعة العالية لأجهزة الكمبيوتر في دراسة البيانات الإحصائية المعقّدة، وقد دفع ذلك لاستبدال المعايير التي قدمها Shevky and Bell، بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، التي تم التعبير عنها بمناهج الأيكولوجيا العاملي، وهي عبارة عن إجراء تقني يمكن من خلاله التعرّف على الأنماط المكانية والاجتماعية

الكامنة خلف مجموعة كبيرة من البيانات الإحصائية المتنوعة والمختلفة (العنقري، ١٩٨٤) (درويش، ٢٠١٥ ز).

ويعود الفضل في تطوير أسلوب التحليل العاملي لعلماء النفس، ثم شاع استخدامه في بقية العلوم كأداة رئيسية في البحث العلمي، وقد أستخدمه الجغرافيون خلال القرن الماضي. (الليمون، ٢٠٠٤ أ). تبلورت فكرة استخدام التحليل العاملي بشكل كبير في دراسات البيئة الاجتماعية " Factorial Ecology"، وتم تطبيقه في دراسة العديد من المدن على مستوى العالم.

وتتباين نتائج التحليل العاملي حسب نوع المدينة ومستوى تطورها؛ ففي المدن الأمريكية أظهرت الدراسات وجود ثلاثة أبعاد رئيسية تفسر التركيب الداخلي وهي الحالة الاقتصادية والاجتماعية، تركيب السكان العمري أو نوع الأسرة، والحالة العرقية. ومن الأمثلة على ذلك دراسة موردي (Murdie, 1969) (A) التي أجريت على مدينة تورنتو في كندا، والتي توصلت إلى وجود ستة أبعاد تفسر التركيب الداخلي للمدينة وهي البعد الاقتصادي، الاسري، العرقي، النمو السكاني، نوع الاستخدام للسكن، وخصائص المسكن (ابو صبحه، ١٩٨٣ ج، ١٩٨٨ ب) (العنقري، ١٩٨٤ ب) (حيدر، ١٩٩٩ أ).

أما الدراسات التي أجريت على بعض المدن الأوروبية، خاصة المدن الإسكندنافية فقد أبرزت ثلاثة عوامل تفسر التركيب الداخلي للمدن وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي، البعد الاسري، النمو السكاني والحركة السكانية. ولم يظهر بعد الحالة العرقية لتجانس السكان في أوروبا. (أبو صبحه، ١٩٨٨ ج) (حيدر، ١٩٩٩ ب).

تناول مجموعة من الباحثين دراسة التركيب الداخلي في المدن غير الغربية، بعضها في الهند، وأخرى في بعض المدن العربية. ومن الأمثلة على ذلك الدراسة التي أجراها هيميت (Hemayet, 1967) على مدينة كلكتا، التي أظهرت وجود ستة عوامل تفسر تركيب المدينة الداخلي وهي المكانة الاجتماعية والاقتصادية، المكانة الاجتماعية، ازدواجية وسط المدينة في النشاط، سكان بلا مساكن، صناعة منزلية ومناطق المواصلات.

أما الدراسات التي أجريت على الدول العربية، فكان أبرزها دراسة جانبيت أبو لغد، التي توصلت لوجود سبعة عوامل تفسر التركيب الداخلي لمدينة القاهرة، أهمها الحالة الاجتماعية والاقتصادية، كما توصلت لصعوبة فصل متغيرات البعد الاجتماعي عن الحالة الأسرية، فهما يتحدان في بعد واحد أطلقت عليه مسمى "نمط الحياة" (Abu Lughod, 1969 A). أما كاردس (Gradus, 1976) الذي درس مدينة حيفا، فقد توصل إلى اشتقاق ستة عوامل وهي المكانة الاجتماعية والاقتصادية، العرقية، بعد الأقلية العربية، الكثافة السكانية ونسبة زيادة قيمة الأرض أو نقصانها. بينما استطاع (العنقري،

١٩٨٤ ج) اشتقاق خمسة عوامل تبين التركيب الداخلي لمدينة الكويت، وهي الوضع الاجتماعي الاقتصادي المنخفض، الوضع الاجتماعي الاقتصادي المرتفع، الأردنيون والفلسطينيون، سكان أجناب نوو وضع اجتماعي اقتصادي متوسط، سكان أجناب نوو وضع اجتماعي اقتصادي مرتفع. وأظهرت دراسة (الرهمي، ١٩٩٢) لمدينة تعز اليمنية، العامل الاجتماعي، الخدمات، خصائص المسكن وعامل التركيب المهني، كأهم العوامل التي تفسر التركيب الداخلي للمدينة. وتوصل (جاسر، ٢٠١١) إلى استخراج خمسة عوامل تفسر التركيب الداخلي لمدينة بيت لحم، وهي العامل الديمغرافي وخصائص المسكن، والخدمات والسلع المعمّرة، ونوعية المسكن، وملكية المسكن والمرافق الخدماتية.

وتوصلت دراسة (أحمد، ٢٠١) إلى وجود ستة عوامل فسرت التركيب الداخلي لمدينة نابلس، وهي: ذوو الشهادة الجامعية الأولى المشتغلون في المهن المتخصصة، وذوو المستوى التعليمي العالي والمهن العليا، وذوو المستوى التعليمي المتدني، وممتهنو الخدمات والمهن الأولية، والحرفيون، ومشغلو الآلات والمزارعون.

أما على مستوى الأردن، فقد تناول بعض الباحثين دراسة التركيب الداخلي لبعض المدن الأردنية، ومن الأمثلة على هذه الدراسات، دراسة كل من (أبو عقلين، ١٩٨٩) (الزعيبي، ٢٠١٠) (الليمون، ٢٠٠٤ ب) (حيدر، ١٩٩٩ ج). وقد توصلت الدراسات لاشتقاق مجموعة من العوامل، والتي تمحورت حول العامل الاقتصادي والاجتماعي، العامل الأسري، خصائص المسكن، العامل التعليمي والخدمات. فيما ركز آخرون على دراسة أجزاء من مدينة عمان مثل (أبو سنيّة، ١٩٨٦ ب) (النوباني، ١٩٩٣ ب) (علي، ١٩٨٦ ب)، الذين توصلوا إلى أن تركيب عمان الداخلي يخضع لعدد من العوامل أبرزها، العامل الاقتصادي والاجتماعي، خصائص المسكن، تركيب الأسرة، صلة القرابة، المستوى التعليمي والخدمات.

ومن الدراسات الرائدة عن مدينة عمان في هذا المجال دراسة (أبو صبحه، ١٩٨٨ د) التي ركزت على دراسة البيئة الاجتماعية للمدينة بشكل كامل، حاول من خلالها توظيف البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية الصادرة في التعداد السكاني للعام ١٩٧٩م، مستخدماً التحليل العاملي لاشتقاق العوامل الرئيسية. وتوصلت الدراسة إلى وجود ستة عوامل تفسر البيئة الاجتماعية لمدينة عمان، وهي العامل الاقتصادي والتعليمي، الحالة الأسرية (خصائص الأسرة)، خصائص السكن، مناطق السكن العشوائي، العامل الديمغرافي، المهنة أو الوظيفة. وهذه النتيجة تأتي متوافقة مع العوامل التي توصل اليها الباحثون إليها الذين درسوا بعض المدن الأردنية أو أجزاء من مدينة عمان.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة لبحث التباين بين أحياء مدينة عمان حسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للسكان، وتركز على محاولة التعرف على أبرز العوامل والمحددات المؤدية للتباين بين حي وآخر، والتي تنعكس بدورها على إفراز مناطق تتشابه في خصائصها الاقتصادية والاجتماعية لقاطنيها. وتمتاز الدراسة بكونها تستند إلى بيانات التعداد العام الأخير للسكان والمساكن للعام ٢٠١٥م، والذي لم تنطرق له الدراسات السابقة، فالدراسات التي أجريت على التركيب الداخلي لمدينة عمان قديمة، كما أنها تناولت أجزاء من المدينة، باستثناء دراسة واحدة تناولت مدينة عمان بشكل كامل وهي دراسة (أبو صبحه، ١٩٨٨ هـ)، لكنها ركزت على البلوكات المكونة للأحياء، وأجريت بالاعتماد على بيانات التعداد عام ١٩٧٩م، وركزت فقط على دراسة البيئة الاجتماعية لمدينة عمان.

وبذلك فإن الدراسة الحالية تأتي للمقارنة بين ما توصلت له نتائج دراسة أبو صبحه باعتبارها تمثل خصائص مدينة عمان قبل عام ١٩٨٠م وذلك باعتمادها على بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٧٩م، وخصائص المدينة في الوقت الحاضر، وذلك لبيان التغير في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان.

منطقة الدراسة.

تعتبر العاصمة عمان أكبر مدينة في الأردن من حيث حجم السكان والأنشطة الاقتصادية، وهي المركز الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للأردن، شهدت المدينة ولا تزال تحضر سريعاً؛ نتيجة لنمو سكانها الطبيعي والهجرة إليها من الدول المجاورة، وكذلك من مدن ومناطق ريفية أخرى في الأردن (Pavanello and Haysom, 2012) (Khawaldeh, 2016 A) ومن يتتبع مراحل التطور التاريخي والعمراني للمدينة يصفها بالطفرة سواء في عدد السكان أو المساحة الأرضية، وكذلك في إختلاف وتباين أحيائها السكنية والتجارية.

وقد وصفت عمان بالعديد من الأوصاف في كتابات الباحثين والمؤرخين؛ فهي "ملاذ النازحين، ومدينة اللاجئين الفارين من الحروب التي أدمت الشرق الأوسط" كما وصفتها (عباسة، ٢٠٠٧، ١٨)، وهي "مدينة المستثمرين" (غرايبة، ٢٠١١، ٦٧)، و"مدينة المهاجرين" (صالح، ١٩٨٠ أ). وهي ربة عمون في العصر الحديدي، وفيلادلفيا في زمن الرومان واليونان، ويعود تاريخ المدينة القديمة لأكثر من ٩٠٠٠ سنة (أبو عياش، ١٩٧٧ د) (أبو صبحه، ١٩٨٨ و) (غوانمة، ١٩٧٩ أ).

غابت عمان عن التاريخ وعادت إليه في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ولم تكن عمان في تلك الفترة سوى خرائب تحيط بها القبائل المتنازعة، وقد بقيت عمان خالية من السكان حتى أحيائها الشركس حوالي عام ١٨٧٨م (عثمان، ٢٠٠٣). وفي عام ١٨٨٠م قدمت إلى عمان موجة أخرى من المهاجرين على دفعات من قبائل القبرطاي والبجدوغ والأبزاخ، كما وصلت دفعة أخرى من القبائل الشركسية عام ١٨٩٢م عبر مدينة دمشق، وبنوا بيوتهم قرب منطقة رأس العين، وقد أطلقوا على الفوج الأخير لقب المهاجرين (ناشخو، ١٩٩٥ أ) (صالح، ١٩٨٠ ب) (غوانمة، ١٩٧٩ ب).

وساهم مد خط سكة الحديد الحجازي عام ١٩٠٨م، في تطور المدينة من الناحية التجارية وكذلك توسع مساحتها، حيث ساهم بحدوث تحوّل تدريجي في الأوضاع السكانية والعمرانية والاقتصادية في عمان، حيث شجع الخط أهالي المدن والقرى المجاورة وكذلك بعض المهاجرون من البلدان الأخرى وخصوصاً السوريين بالتوافد إلى المدينة والإقامة فيها (أبو عياش، ١٩٧٧ هـ) (الرفاعي، ١٩٩٦) (موسى، ٢٠٠٣ أ) (عثمان، ١٩٧١) (صالح، ١٩٨٠ ج) (شامي وأنوايه، ١٩٩٦).

تشكل أول مجلس بلدي في المدينة يتبع متصرفية السلط وبرئاسة إسماعيل أرسلان بابوق عام ١٩٠٩م، وجاء ذلك نتيجة لزيادة عدد السكان في البلدة الناشئة، بعد أن أصبحت محطة رئيسية من محطات سكة حديد الحجاز (ناشخو، ١٩٩٥ ب) (صالح، ١٩٨٠ د).

زاد نشاط حركة البناء في عمان بعد الحرب العالمية الثانية؛ نتيجة لازدهار الحركة التجارية وتدفق أموال التجار للمدينة، فانتشرت العمارات على سفوح الجبال، وازدحمت المساحة الضيقة بين المرتفعات والمتاجر (موسى، ٢٠٠٣ ب) (صالح، ١٩٨٠ هـ). ويوضح الجدول (١) التطور السكاني والمساحي لعمان في الفترة ما بين (١٩٢١-٢٠١٥) وأبرز الأحداث التي رافقت ذلك.

جدول (١): التطور السكاني والمساحي لمدينة عمان للفترة (١٩٢١-٢٠١٥)

السنة	عدد السكان	المساحة كم ^٢	أبرز الأحداث التي رافقت تطور ونمو عمان
١٩٢١	٥٠٠٠	٣	- وصول الأمير عبد الله بن الحسين للمدينة - اختيار عمان عاصمة للإمارة الأردنية
١٩٣٦	٣٠,٠٠٠	٨	- زاد انتشار المساكن على الجبال المحيطة بالمدينة
١٩٤٨	60,000	١٠	- استقلال الأردن عام ١٩٤٦م، وتتويج الأمير عبد الله ملكاً عليها. - تدفق اللاجئين الفلسطينيين نتيجة نكبة ١٩٤٨م، واستقرارهم على شكل تجمعات على أطراف المدينة فوق مرتفعات (النظيف، الأشرفية والحسين).

استخدام التحليل العاملي لدراسة التباين..... أريج دغرة ونسيم برهم وحمزة الخوالدة

١٩٥٢ التعداد السكاني (١)	108,300	٢٠	- إعلان وحدة الضفتين رسمياً عام ١٩٥٠. - ضم أحياء (الشعيلية، أم تينة، التاج، الاشرفية، الجوفة، النظيف، جبل الحسين، الذراع، وجبل عمان) إلى حدود البلدية.
١٩٦١ التعداد السكاني (٢)	246,475	٥٧	- ضم أحياء جديدة (النزهة، القصور والهاشمي). - إنشاء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (الحسين والوحدات) على أراضي استملكها الحكومة حول العاصمة في بداية الخمسينيات.
١٩٦٩	461,000	٨٦	- حرب حزيران ١٩٦٧م - تصميم أول مخطط هيكلي شامل للمدينة، لاستيعاب الزيادة السكانية المفاجئة.
١٩٧٩ التعداد السكاني (٣)	817,266	٩٠	- هجرة (٢٠٠) ألف لبناني وبداية هجرة العمال من مصر وسوريا. - إنشاء أمانة عمان الكبرى عام ١٩٨٧م؛ لوضع أساس قانوني تقوم عليه إدارة المدينة.
١٩٩٤ التعداد السكاني (٤)	1,439,212	٥٢٦	- عودة المغتربين من الخليج على إثر الحرب الخليجية.
٢٠٠٤ التعداد السكاني (٥)	2,350,000	671	- قدوم وفود عديدة من العراقيين إلى المدينة على أثر سقوط بغداد عام ٢٠٠٣م
٢٠٠٧	2,500,000	١٦٨٠	- بسبب قرار الحكومة بضم مناطق جديدة إلى أمانة عمان الكبرى، لتصبح (٢٧) منطقة بدلاً من (٢٢).
٢٠١٥ التعداد السكاني (٦)	3,759,680	٧٩٩.٩٣	- هجرة السوريين واستقرارهم في عمان عام ٢٠١١

المصدر: (أبو صبحه، ١٩٨٨ و) (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٦٣) (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥) (الكرد، ١٩٩٩) (الرفاعي، ١٩٩٦) (صالح، ١٩٨٠ و) (غرايبة، ٢٠١١) (Khawaldah, 2016 B).

منهجية الدراسة.

مصادر البيانات.

اعتمدت الدراسة على البيانات السكانية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الصادرة في التعداد العام للسكان والمساكن للعام ٢٠١٥م، وتشمل البيانات الخاصة بالسكان والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأحياء في مدينة عمان. وتتمثل بيانات السكان بـ: العدد، النوع الاجتماعي، الفئات العمرية، الحالة الاجتماعية، الجنسية، الأسر، المستوى التعليمي. أما البيانات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأحياء فتتمثل بـ: العمل، الدخل والإنفاق، الخدمات العامة (التدفئة، الصرف الصحي)، ملكية (سيارة خاصة، كمبيوتر)، سخان شمسي.

الحدود الزمانية والمكانية.

اعتمدت الدراسة حدود أمانة عمان الكبرى للعام ٢٠١٥م، والمتمثلة في الأحياء السكنية التابعة للأمانة وعددها (١٦٩) حي سكني. كما أمكن الحصول على البيانات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية من بيانات التعداد العام للسكان والمساكن للعام ٢٠١٥م، على مستوى الأحياء. كما اعتمدت الدراسة على خارطة الأحياء في محافظة عمان الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة للعام ٢٠١٥م، والبالغ عددها (٣١٥) حياً سكنياً، تم فرز (١٦٩) حياً سكنياً منها تتبع إدارياً لأمانة عمان الكبرى، وتمثل الإطار المكاني للدراسة.

متغيرات الدراسة.

بعد الحصول على البيانات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، والبالغ عددها (٣٨) متغيراً، تم إجراء التحليل العاملي للوصول لتحديد وبيان الأنماط العامة والمشاركة لهذه المتغيرات، وبيان العوامل التي تتحكم في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي في مدينة عمان. ويوضح الجدول (٢) المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية التي تم استخدامها في الدراسة*.

أسلوب التحليل.

استخدمت الدراسة حزمة التحليل الإحصائي للبيانات الاجتماعية SPSS، لإجراء التحليل العاملي، شكل المركبات الرئيسية بعد التنوير، باستخدام أسلوب Varimax، للحصول على مصفوفة

* تم تأخير موقع الجدول 2 والذي يشتمل على متغيرات الدراسة، لإضافة مصفوفة تشبعات العوامل إليها بعد إجراء التحليل العاملي منعاً للتكرار.

المعلومات المكونة من $(N \times A)$ حيث تمثل N الأحياء السكنية، وتمثل A الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للسكان، وذلك سعياً للحصول على العوامل التي تفسر أكبر قدر من التباين في مصفوفة المتغيرات. وفيما يلي لمحة موجزة عن التحليل العاملي:

يعرف التحليل العاملي بأنه أسلوب إحصائي يستخدم لدراسة العلاقة المتداخلة بين عدد كبير من المتغيرات. وتكمن أهميته في قدرته على اختصار العلاقات المهمة بين المتغيرات في عدد محدد من العوامل على شكل أنماط أساسية تسمى عوامل أو أبعاد، تساعد العوامل الناتجة على بيان محتوى المنطقة واكتشاف كيفية بنائها، وذلك لبيان مقدار التباين في الوحدات المساحية (Muride, 1969 A).

شاع استخدام التحليل العاملي في دراسات المدن، خاصة التركيب الداخلي بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف وصف التركيب الداخلي للمدن، وإبراز التباين بين المناطق المختلفة داخل المدينة من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وخصائص السكن، وقد عرفت هذه الدراسات بدراسات Factorial Ecologies، بحيث تم استخدام الوحدات المساحية أو المناطق الإحصائية داخل المدينة كنقاط مشاهدة (أبو صيحة، ١٩٨٨ ز).

وقد تمحور استخدام شكلين للتحليل العاملي في البحوث الجغرافية، الأول شكل التحليل العاملي العام والآخر شكل المكونات الرئيسية، ويعتبر شكل المكونات الرئيسية نظاماً مغلقاً، أي تفسر العوامل فيه جميع التباين للمتغيرات، بحيث لا يترك مجاًلاً للخطأ، ويعتمد على استخراج أكبر مقدار للتباين المفسر بواسطة العوامل، وتكمن ميزته في أن كل عامل يفسر أقصى نسبة من التباين، بحيث يستخرج العامل الأول أعلى تباين مفسر، ثم يقدم العامل الثاني الحد الأقصى من التباين المفسر في مصفوفة البواقي (Residuals) بعد إزالة أثر العامل الأول، بعكس النظام العام الذي يترك نسبة معينة من التباين للخطأ.

ولأغراض الكشف عن تركيز العوامل، وتبسيط وتسهيل عملية تحديد العوامل، فإنه يمكن تدوير العوامل والحصول على الارتباطات، ولتحقيق ذلك بالإمكان استخدام التدوير العمودي Varimax Rotated والذي يعطينا عوامل لا ترتبط مع بعضها البعض، أو التدوير المائل Oblique Rotated والذي يعطينا عوامل ترتبط مع بعضها بدرجات متفاوتة (أبو صيحة، ١٩٨٨).

وتفسر مخرجات التحليل العاملي للظواهر عن طريق الاشتراكيات (Communities)، وهي عبارة عن مجموع مربعات تشبعات المتغيرات بالعامل المشتق. أما تشبعات العامل فهي القيم التي تمثل مقدار الارتباط بين المتغيرات الأصلية والعوامل المشتقة، وهي بذلك تمثل الأسس التي تحدد تبعية المتغير للعوامل المشتقة، فكلما كبرت قيمة التشبع كان ذلك بمثابة دلالة على قرب التصاق

المتغير بعامله. وهناك أيضاً قيم الجذور الكامنة (Eigen Values)، وهي قيم مربعات تشبعات كل متغير على كل عامل على حده، يتحدد عدد العوامل المشتقة على أساس قيم الجذور الكامنة والتي تزيد عن واحد صحيح. وأخيراً هناك درجات معيارية تقيس مدى ارتباط الحالات المدروسة بالعوامل التابعة لها، وتسمى خريطة الدرجات العاملية (Factor Score Matrix) (أبو عياش والقطب، ١٩٨٠ و) (Murdie, 1969 C).

ويوضح الجدول (٢) مصفوفة تشبعات العوامل لمتغيرات الدراسة بعد تطبيق أسلوب التحليل العاملي.

جدول (2): متغيرات الدراسة ومصفوفة التشبعات

الرقم	متغيرات الدراسة	العامل الأول	العامل الثاني
١.	عدد السكان الذين يحملون شهادة الثانوية العامة فأعلى	٠.٩٩	
٢.	نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٤-٠) سنة	٠.٩٨	
٣.	عدد المساكن التي تستخدم الكاز/ سولار للتدفئة	٠.٩٧	
٤.	عدد السكان الأردنيون	٠.٩٦	
٥.	عدد المساكن التي تستخدم مدفأة غاز للتدفئة	٠.٩٥	
٦.	عدد السكان المتزوجين	٠.٩٥	
٧.	عدد السكان غير النشيطين اقتصادياً	٠.٩٤	
٨.	نسبة السكان ذوي الدخل المنخفض	٠.٩٤	
٩.	نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٦٥-١٥) سنة	٠.٩٤	
١٠.	عدد السكان المتعطلين عن العمل	٠.٩٤	
١١.	عدد السكان غير المتزوجين	٠.٩٣	
١٢.	عدد السكان الأميين	٠.٩١	
١٣.	نسبة السكان ذوي الإنفاق المنخفض	٠.٩١	
١٤.	عدد السكان العاملين	٠.٩١	
١٥.	عدد السكان (أرمل أو أرملة)	٠.٩٠	
١٦.	عدد المساكن التي لديها شبكة صرف صحي	٠.٨٨	
١٧.	عدد المساكن التي تستخدم مدفأة كهربائية للتدفئة	٠.٨٧	
١٨.	عدد السكان المطلقين	٠.٨٧	
١٩.	عدد السكان الفلسطينيين	٠.٨٥	
٢٠.	عدد السكان السوريون	٠.٨٥	
٢١.	نسبة السكان ذوي الإنفاق المتوسط	٠.٨٢	

الرقم	متغيرات الدراسة	العامل الأول	العامل الثاني
٢٢.	نسبة السكان ذوي الدخل المتوسط	٠.٧٨	
٢٣.	عدد السكان المنفصلين	٠.٧٥	٠.٥١
٢٤.	عدد السكان المصريين	٠.٧٢	
٢٥.	عدد الأسر التي تملك سيارة خاصة	٠.٦٩	٠.٦٤
٢٦.	عدد السكان الذين يحملون شهادة البكالوريوس فأعلى	٠.٦٩	٠.٦٩
٢٧.	نسبة السكان ذوي الإنفاق المرتفع	٠.٦٤	
٢٨.	عدد السكان الحاصلين على شهادة الدراسات العليا		٠.٩٥
٢٩.	عدد المساكن التي لديها تدفئة مركزية		٠.٩٤
٣٠.	عدد الأسر التي تملك سخان شمسي		٠.٩٠
٣١.	عدد السكان الليبيين		٠.٨٦
٣٢.	عدد السكان الذين يحملون جنسيات غير عربية		٠.٨٥
٣٣.	عدد الأسر التي تملك مكيف		٠.٨٤
٣٤.	عدد الأسر التي تملك كمبيوتر	٠.٥٦	٠.٨٠
٣٥.	عدد السكان الذين يحملون جنسيات عربية أخرى		٠.٧٨
٣٦.	عدد السكان الذين يحملون الجنسية العراقية		٠.٧٧
٣٧.	عدد السكان اليمنيون		٠.٧٦
٣٨.	نسبة السكان ذوي الدخل المرتفع		٠.٦٧

المصدر: إعداد الباحثين.

المناقشة والتحليل.

ركّزت الدراسة على تحليل الارتباط بين (٣٨) متغيراً اقتصادياً واجتماعياً وديموغرافياً، وهي المؤشرات التي رآها الباحثون أساسية لتحديد كيفية تركيب مدينة عمان داخلياً. وبعد الحصول على مصفوفة تشبعت العوامل التي توضح العلاقة بين العوامل المشتقة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، والحصول على مصفوفة الدرجات العاملة للأحياء السكنية والبالغ عددها (١٦٩) حياً سكنياً، وذلك بتطبيق التحليل العاملي، شكل المكونات الرئيسية بعد التدوير، وكذلك الحصول على قيم الجذور الكامنة من مصفوفة الارتباط، تم الحصول على العوامل المفسرة للتباين المكاني داخل مدينة عمان.

ولتحديد العوامل فقد اعتمدت طريقة كيزر (Kaiser's Criterion، ١٩٦٠)، التي تأخذ القيم الأعلى من (١)، وبذلك بلغ عدد العوامل التي تم استنتاجها عاملين. ويبين الجدول (٣) القيم المميزة

ونسبة التباين المفسر الذي يقدمه كل عامل وكذلك النسبة التراكمية للتباين المفسر.

جدول (٣):

العوامل المستخلصة التي تزيد قيمتها عن ١، ونسبة التباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية

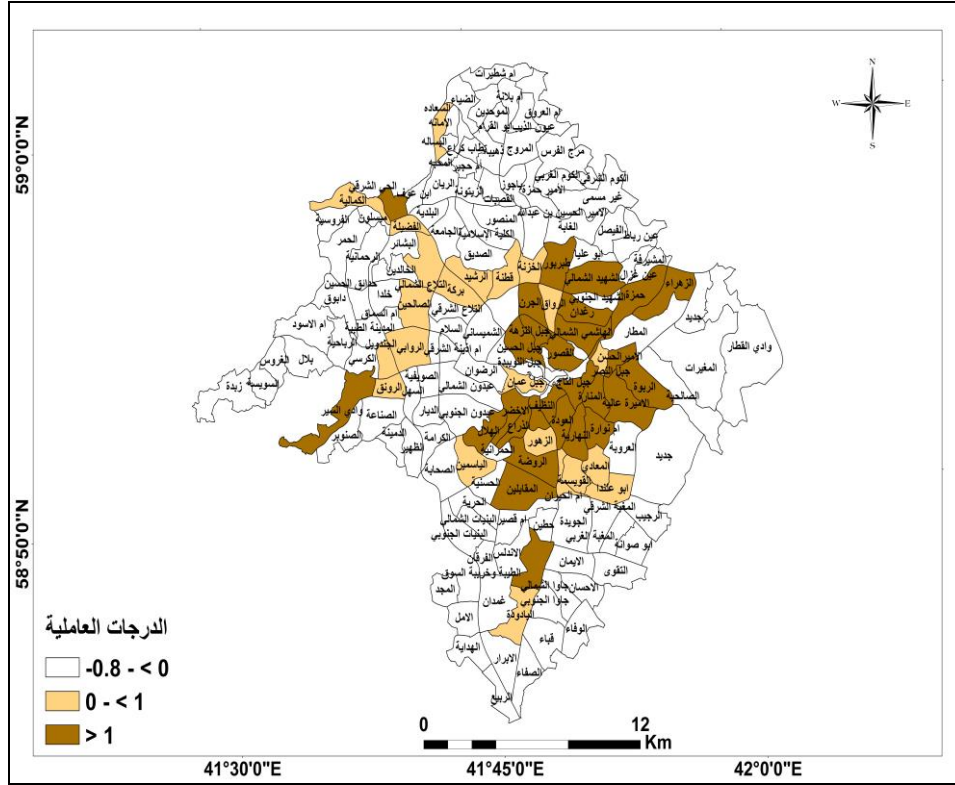
العوامل	القيمة المميزة	نسبة التفسير من التباين	النسبة التراكمية
١	٢٦.٣١	٥٦.٨٦٧	٥٦.٨٦٧
٢	٦.٢٢	٢٨.٧٦٣	٨٥.٦٣١

بلغ مجموع التباين الذي فسره العاملان (٨٥.٦٣١%) من التباين في مصفوفة المتغيرات، وهي العوامل التي تزيد قيمتها المميزة عن (١)، وقد اشتملت المصفوفة على المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل على (٠.٣٠).

ولأغراض إظهار التباين والامتداد المكاني للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للسكان، فقد استخرجت مصفوفة الدرجات العملية، وتقسيم الدرجات إلى ثلاثة فئات هي: (من سالب ١ ولغاية صفر، من صفر إلى واحد، أعلى من ١)، ثم مثلت هذه الدرجات على الخرائط، بحيث يتبين من الفئة الأولى الأحياء التي تتركز فيها الأسر ذات الدخل المنخفض، والفئة الثانية الأحياء التي تتركز فيها الأسر ذات الدخل المتوسط، أما الفئة الثالثة فتبين الأحياء التي تتركز فيها الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع. وفيما يلي استعراض للعوامل أو الأبعاد المحددة للتباين في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان:

العامل الأول: فسر هذا العامل (٥٦.٨٦٧%) من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل التي تزيد عن (٠.٣٠)، لسبعة وعشرين متغيراً كان ارتباطها موجباً مع العامل. ويظهر الجدول (٢) أن أعلى قيمة لتشبعات العوامل تساوي (٠.٩٩) وهي درجة ارتباط متغير من يحملون شهادة الثانوية العامة فأعلى، بينما كانت أقل قيمة لتشبعات تساوي (٠.٥٦) وهي درجة ارتباط الأسر التي تملك كمبيوتر، ويبدو من الجدول أيضاً أن العامل يرتبط بقيم تشبعات عالية مع المتغيرات التالية: الجنسيات الاردنية والفلسطينية، متغيرات الحالة الاجتماعية، الفئات العمرية. وتشير هذه الخصائص إلى الأحياء الفقيرة. ولذلك فإنه يمكن تسمية هذا العامل بالعامل "الاجتماعي-الديمقراطي"، وذلك لارتفاع درجات الارتباط بين العامل وبعض الخصائص الاجتماعية والديمقراطية، وهو يشبه إلى حد كبير العامل الاجتماعي والسكاني الذي ظهر في دراسات كثيرة من حيث المتغيرات المرتبطة به، مثل دراسة (Abu Lughod, 1969 B).

ويتضح الامتداد المكاني للمناطق التي أفرزها العامل الأول على خريطة الدرجات العاملية في شكل (١).



شكل (١): الدرجات العاملية لبعد الحالة الاجتماعية والديمقراطية أو العامل الاجتماعي الديموغرافي

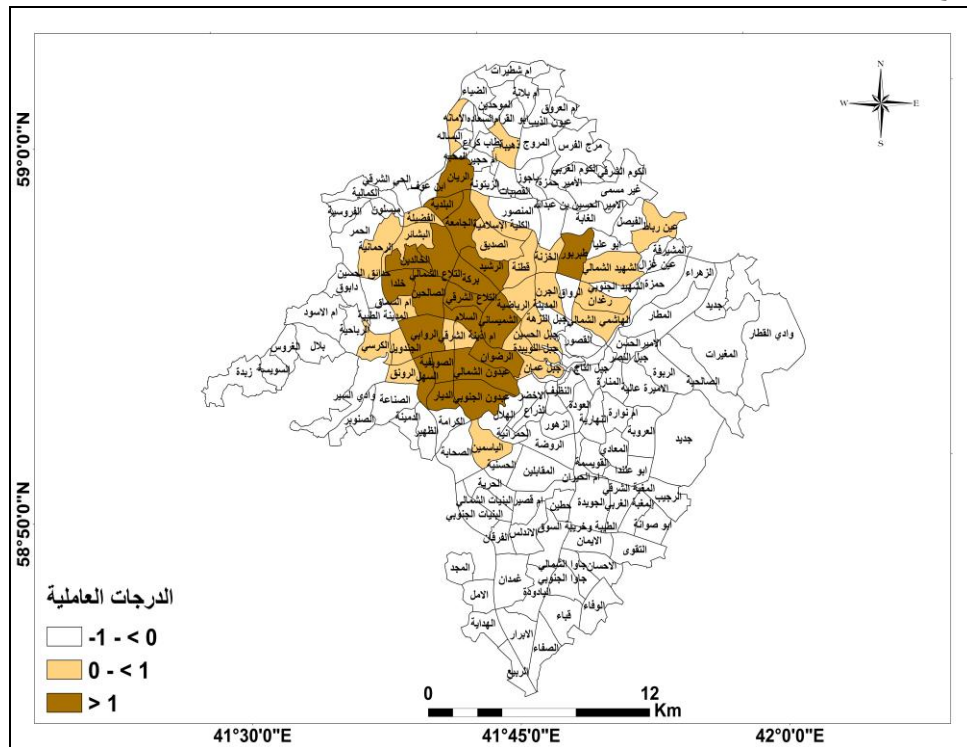
المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥م.

يبين الشكل (١) أن أعلى القيم للدرجات العاملية الموجبة تميز الأحياء الواقعة جنوب وشرق ووسط المدينة، بالإضافة إلى حي وادي السير، وتعتبر هذه الأحياء نواة نشأة مدينة عمان مثل أحياء (جبل التاج، الاشرفية، جبل الحسين، القصور، جبل الزهراء، المهاجرين وغيرها). كما تضم هذه المناطق مخيمات اللاجئين والمناطق المجاورة لها، وكذلك بعض الأحياء التي نشأت على الأراضي المنحدرة لتستوعب اللاجئين، سواء اللاجئين الفلسطينيين المهاجرين على إثر نكبة ١٩٤٨م و١٩٦٧م، أو المهاجرين من المدن الأردنية الأخرى إلى عمان. أما الأحياء التي تميزت بأعلى درجات عاملية سالبة فتركزت في المناطق الجنوبية والشمالية

والغربية، ويميز معظم الأحياء في هذه المناطق حداثة نشأتها، ووقوعها ضمن تصنيف (A و B) لنظام تنظيم الأراضي المعمول به في الأردن.

العامل الثاني: فسر هذا العامل (٢٨.٧٦٣%) من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، وقد تميز بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل، بلغ أعلاها (٠.٩٥%) الذي يمثل الارتباط بين الحاصلين على الدراسات العليا، والموضحة في الجدول (٢). كما ارتبط العامل بدرجات مرتفعة مع عدد من المتغيرات الأخرى، وبشكل خاص مع الجنسيات العربية وغير العربية، والدخل المرتفع والكمبيوتر والمكيف، ويبدو أن المتغيرات المرتبطة مع العامل تشير إلى الحالة الاقتصادية ومستوى رفاه السكان، لذلك يمكن تسمية هذا العامل "بالعامل الاقتصادي" أو عامل "الرفاه الاقتصادي".

ويتضح الامتداد المكاني للمناطق التي أفرزها العامل الثاني في الشكل (٢)، والذي يبين نمط توزيع الدرجات العاملة على الأحياء.



شكل (٢): الدرجات العاملة لبعء الحالة الاقتصادية أو الرفاه الاقتصادي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥م.

يتضح من الشكل (٢) تركيز أعلى قيم الدرجات العاملية الموجبة في الأحياء الواقعة غرب مركز المدينة، وتشمل منطقة العبدلي (حي الشميساني)، منطقة زهران ومنها أحياء (عبدون الشمالي، عبدون الجنوبي والرضوان)، ومنطقة وادي السير تشمل أحياء (الصويفية، الروابي، السهل والديار)، وتشمل منطقة تلاع العلي وأم السماق وخلدا (كافة الأحياء باستثناء حي أم السماق)، وتشمل منطقة الجبيهة أحياء (الجامعة والبلدية)، إضافة إلى (حي طبربور) في منطقة طارق. ومن المعروف أن هذه المناطق تمتاز بمستوى اقتصادي مرتفع، وتصنف معظم هذه الأحياء كمناطق نوع تنظيم الأرض فيها (A, B) وفقاً لتنظيم الأراضي المتبع في أمانة عمان الكبرى.

أما المناطق التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية السالبة فتقع في القطاعات الشرقية والجنوبية وبعض المناطق في شمال المدينة، وتشمل منطقة بدر ومنها (حي الأخضر والذراع)، منطقة راس العين (حي النظيف)، وأحياء (وادي السرور، المهاجرين، المدرج، الرجوم، جبل القلعة، العدلية وجبل الجوفة)، وأحياء (القصور وجبل النزهة) في منطقة بسمان. وتعتبر هذا الأحياء تجمعات فقيرة، وذات كثافة سكانية مرتفعة. كذلك فقد تميزت المناطق الجنوبية الشرقية والشرقية من المدينة بقيم سالبة من الدرجات العاملية بشكل عام.

مناقشة النتائج والتوصيات.

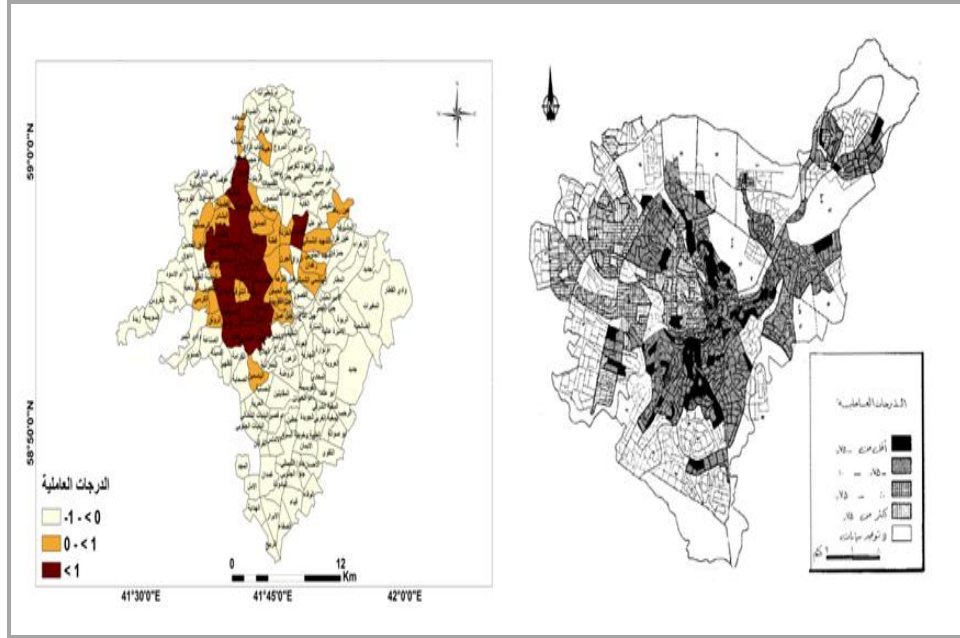
يتضح من العرض السابق في مناقشة نتائج الدراسة، فيما يتعلق بالعوامل أو الأبعاد التي تم استخلاصها من التحليل ما يلي:

١- أهم العوامل في تفسير التركيب الاجتماعي والاقتصادي لمدينة عمان وفقاً لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠١٥م هو العامل **الإجتماعي الديمغرافي**، الذي فسر نحو (٥٦.٩%) من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات. وقد إرتبط هذا العامل بمتغيرات تشير إلى الحالة الاجتماعية والوضع الديمغرافي للسكان، وتراوح قيمة التشبعات فيه بين (٠.٩٩-٠.٥٥). ويمكن عد هذا العامل مشابهاً إلى حد كبير لبعد الحالة الاجتماعية والديمغرافية الذي ظهر في دراسات كثيرة، خاصة دراسات تحليل المنطقة الاجتماعية أو دراسات تحليل البيئة العاملي في المدن الغربية والعربية مثل دراسة (Abu Lughod, 1969 C).

٢- انخفضت قيمة التباين الذي قمه العامل الثاني إلى نحو (٢٨.٨%) من مجموع التباين، وارتبط مع هذا العامل متغيرات تشير إلى الحالة الاقتصادية، وتراوح قيمة التشبعات بين (٠.٩٥-٠.٥١)، لذلك أمكن تسمية هذا العامل بـ **"العامل الاقتصادي"**.

٣- حدثت تغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان، مقارنةً بالنتائج التي تم التوصل إليها وفقاً لبيانات عام ١٩٧٩م، من حيث عدد العوامل المفسرة للتركيب الداخلي للمدينة، التي كانت ستة عوامل في دراسة (أبو صبحه، ١٩٨٨ ح)، وانخفضت إلى عاملين رئيسيين في الدراسة الحالية؛ ويعود ذلك لكون الدراسة السابقة أدخلت متغيرات لم تكن متاحة للدراسة الحالية. كما احتل العامل الاقتصادي والتعليمي المرتبة الأولى في دراسة أبو صبحه، بينما احتل المرتبة الثانية في الدراسة الحالية، ليقع العامل الاجتماعي والديمقراطي في المرتبة الأولى. وبذلك نتوصل إلى وجود فروقات ما بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية لمدينة عمان في الوقت الحاضر، مقارنةً مع عام ١٩٧٩م، حيث أن العوامل المفسرة للبيئة الاجتماعية للمدينة كانت العوامل الاقتصادية والتعليمية، الوضع الأسري، خصائص السكن، مناطق السكن العشوائي، العامل الديمقراطي والعامل المهني أو الوظيفي. بينما انحصرت العوامل المفسرة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة عمان في الوقت الحاضر ما بين العامل الاجتماعي -الديمقراطي، والعامل الاقتصادي.

٤- أما على مستوى الأحياء، فقد أظهرت النتائج وجود تطابق إلى حد ما، بين ما توصلت له الدراساتين، ففي الشميساني وأجزاء من جبل اللويبة وجبل عمان والرضوان وعبدون، على سبيل المثال سجلت ارتفاعاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بينما سجلت أحياء مثل المدينة والأخضر وجبل النصر وجبل التاج انخفاضاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما بينت الدراسة نشأة أحياء جديدة بعد عام ١٩٧٩م، بحيث تركزت الأحياء ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع في الجهة الغربية من مدينة عمان، في حين تركزت الأحياء ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض في الأجزاء الشرقية والجنوبية من المدينة. ويوضح الشكل (٣) الدرجات العاملية والتباين المكاني لبعد الحالة الاقتصادية والتعليمية في عمان عام ١٩٧٩م، وعام ٢٠١٥.

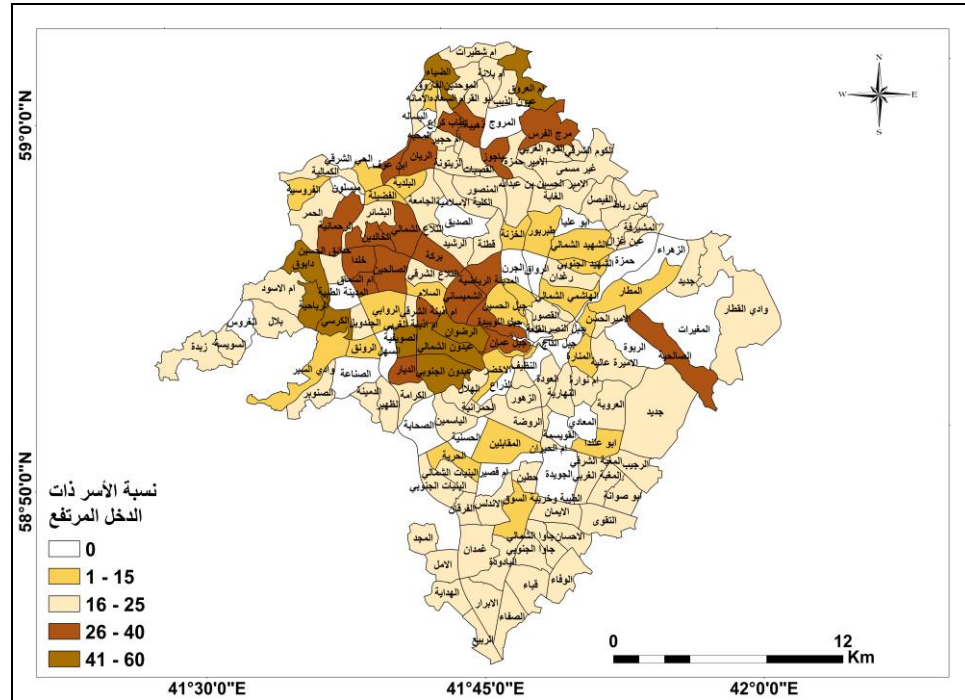


شكل (٣): التباين المكاني لبعء الحالة الاقتصادية في عمان سنة ١٩٧٩ و ٢٠١٥

المصدر: خارطة (١): أبو صبحه، ١٩٨٨.

خارطة (٢): إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥م.

٥- ونظراً لكون مستوى دخل الأسرة يعد مؤشراً على المستوى الاقتصادي، فقد تم إبراز التباين المكاني لنسبة الأسر ذات الدخل المرتفع في عمان، وذلك تأكيداً على ما توصلت اليه نتائج التحليل العائلي والذي بين تركيز المستوى الاقتصادي المرتفع في المناطق الغربية من عمان. ويبين الشكل (٤) التباين المكاني لنسبة الأسر ذات الدخل المرتفع في أحياء مدينة عمان للعام ٢٠١٥م.



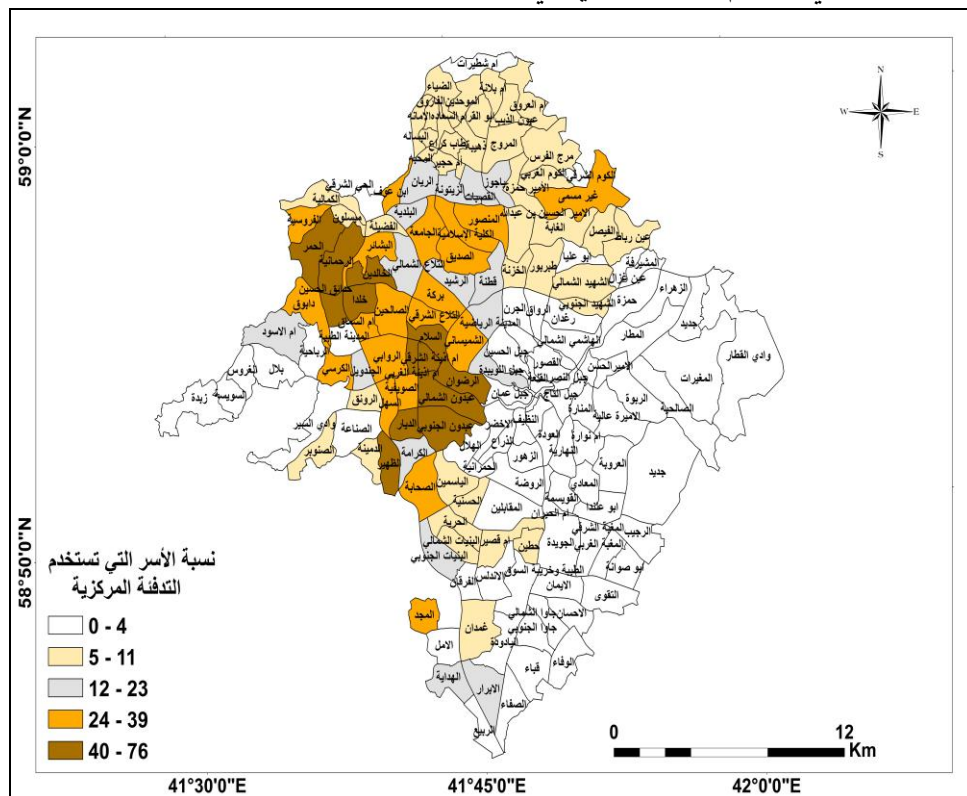
شكل (٤): التباين المكاني للأسر ذات الدخل المرتفع في عمان عام ٢٠١٥م.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥م.

يتضح من الشكل (٤) ارتفاع نسبة الأسر ذات الدخل المرتفع (٤١%-٦٠%) في الأحياء الواقعة غرب المدينة، مثل أحياء (عبدون الشمالي والجنوبي، الرضوان، الصوفية، دابوق، أبو نصير وغيرها)، تليها أحياء (الشميساني، جبل عمان، جبل اللوييدة، ام اذينة الشرقي، خلدا، المدينة الرياضية وغيرها)، حيث تراوحت نسبة الأسر ذات الدخل المرتفع في هذه الأحياء ما بين (٢٦%-٤٠%). في المقابل بينت النتائج انعدام الأسر ذات الدخل المرتفع في بعض الأحياء، مثل (جبل التاج، الأشرفية، القلعة، الذراع، حمزة، الربوة، وغيرها)، والملاحظ تركيز الأسر ذات الدخل المحدود في المناطق الشرقية والجنوبية من المدينة.

٦- تعد بيانات الأسر التي تستخدم التدفئة المركزية أيضاً مؤشراً إلى المستوى الاقتصادي. لذلك، اعتمدت الدراسة مؤشر النسبة المئوية للأسر التي تستخدم التدفئة المركزية لمقارنة ما توصلت إليه نتائج التحليل العاملي، وبيان الأحياء التي تمتاز بارتفاع مستوى الرفاه فيها، بالاستناد إلى التباين

المكاني لنسبة الأسر التي تستخدم التدفئة المركزية في منازلها. ويبين الشكل (٥) التباين المكاني لنسبة الأسر التي تستخدم التدفئة المركزية في أحياء عمان الكبرى.



شكل (٥): التباين المكاني للأسر التي تستخدم التدفئة المركزية في عمان عام ٢٠١٥م.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥م.

يتضح من الشكل (٥) أن أعلى نسبة للأسر التي تستخدم التدفئة المركزية (٤٠%-٧٦%) تتركز في الأحياء السكنية الواقعة غرب مدينة عمان، مثل (عبدون الشمالي والجنوبي، الرضوان، الديار، السلام، ام اذينة الشرقي، خلدا، الخالدين وغيرها)، واحتلت أحياء (دابوق، الصويفية، الروابي، الجامعة، الصديق، الكلية الاسلامية، الصحابة وغيرها) المرتبة الثانية بنسبة تراوحت ما بين (٢٤%-٣٩%). فيما لم تتجاوز نسبة الأسر التي تستخدم التدفئة المركزية والواقعة في كافة الأحياء الشرقية لمدينة عمان (٤%).

- ٧- مما سبق يتبين أن الأحياء الواقعة شرق مدينة عمان تمتاز بانخفاض مستوياتها الاقتصادية، ويدل على ذلك تدني نسبة الأسر التي تستخدم التدفئة المركزية وذات الدخل المرتفع. وهذه النتائج تأتي متوافقة مع بعد الحالة الاقتصادية الذي أفرزه التحليل العاملي، والذي تبين من خلاله ارتفاع المستوى الاقتصادي للأحياء الواقعة غرب مدينة عمان مقارنةً بالأحياء الواقعة شرقها.
- ٨- بمقارنة الأنماط المكانية لخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية في مدينة عمان، يتبين تطابق العوامل المفسرة للتركيب الداخلي للمدينة مع المدن الشرقية التي أظهرت دراسات التركيب الداخلي لها، وجود عوامل تتشابه مع ما توصلت له الدراسة الحالية، وهي البعد الاجتماعي والاقتصادي، والبعد الديمغرافي، وخصائص المسكن والتركيب المهني والوظيفي.
- ٩- بينت الأنماط المكانية عدم تطابق العوامل المفسرة للتركيب الداخلي لمدينة عمان مع المدن الغربية، التي بينت نتائج دراسات التركيب العاملي لها، وجود عوامل أخرى مثل العزلة العرقية أو العزلة الاقتصادية والاجتماعية، والتي لم تظهر في مدينة عمان لاختلاف خصائص السكان في المدينة عنها في المدن الأخرى.
- وبناءً على ما تقدم من النتائج، توصي الدراسة بما يلي:
- أن يأخذ المخططون التباين في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في أحياء مدينة عمان المختلفة بعين الاعتبار عند التخطيط للخدمات والمرافق المختلفة في المدينة.
 - دراسة العوامل المفسرة لنشوء الأحياء في مدينة عمان، والتي يترتب عليها تباين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في هذه الأحياء، ومحاولة الخروج بنموذج سارت عليه الأحياء في نموها وتطورها ما بين الماضي والحاضر.
 - دراسة العوامل المساهمة في إحداث تغير داخل الأحياء، مثل تحسن المستوى المعيشي للسكان وتغير الوظيفة أو مكان العمل وغيرها من العوامل.

المصادر والمراجع.

المراجع العربية.

- أبو سنيّة، تيسير، "التركيب الداخلي للمنطقة الشرقية من مدينة عمان: دراسة في السكان والمسكن" (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ١٩٨٦.
- أبو صبحّة، كايد، "تحليل البيئة العاملي: دراسة للتركيب الداخلي في المدن"، مجلة دراسات-العلوم الإنسانية، ١٩٨٣، ١٠ (١)، ٥٥-٧٨.

- أبو صبحه، كايد، "البيئة الاجتماعية لمدينة عمان"، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٨٨، ١٦ (٤)، ١٠٧-١٣٦.
- ابو عقيلين، راشد، "التركيب الداخلي لمدينة السلط"، (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ١٩٨٩.
- أبو عياش، عبد الاله (١٩٧٧)، مدينة عمان دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضري، محضر جلسة افتتاح المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقد في الرباط خلال الفترة الواقعة بين ٦-١١ حزيران، ١٩٧٧م.
- أبو عياش، عبد الاله والقطب، اسحق، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية. وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
- أحمد، غدير، "تحليل التركيب الداخلي لمدينة نابلس باستخدام التحليل العاملي (دراسة في جغرافية المدن)" (رسالة ماجستير) جامعة بير زيت، رام الله فلسطين، ٢٠١٤.
- جاسر، معين، "محافظة بيت لحم: دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن" (رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١١.
- حيدر، فارس، "التركيب الداخلي للمنطقة الشمالية الشرقية لمدينة الزرقاء"، (رسالة ماجستير) الأردنية، عمان-الأردن، ١٩٩٩.
- دائرة الإحصاءات العامة، السكان حسب الأحياء، النشرة الثالثة، عمان، الأردن، ٢٠١٥.
- دائرة الإحصاءات العامة، "خصائص وتوزيع السكان في محافظة عمان"، التقرير الأولي رقم ٦، عمان، الأردن، ١٩٦٣.
- درويش، هدى، تطور مناهج ونظريات تغير التركيب الاجتماعي الحضري بالمدن: نظرة شاملة ما بين الماضي والحاضر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥، (٥)، ٤٣-٦٥.
- الرفاعي، طالب، عمان: وسط المدينة، أشكال العمران والحيز المدني. في: ستاي شامي وجان أنوايه، عمان المدينة والمجتمع، (ص: ١٣١-١٤٠)، بيروت، لبنان، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، ١٩٩٦.
- الرهمي، عبد الله، "التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية: دراسة في السكان والمسكن" (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ١٩٩٢.
- الزعبي، اياد، "التركيب الداخلي لمدينة جرش" (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ٢٠١٠.

- شامي، سنتاي وأنوايه، جان، عمان المدينة والمجتمع، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.
- صالح، حسن، مدينة عمان: دراسة جغرافية. الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٠.
- عبابسة، مريم، عمان مدينة الحجر والسلام. أمانة عمان الكبرى، عمان، ٢٠٠٧.
- عثمان، إبراهيم، التخطيط العربي للمدن ودراسة لبعض المشكلات العمرانية لمدينة عمان، المؤتمر الثالث لمنظمة المدن العربية المنعقد في تونس ٢٠-٢٦ أيلول ١٩٧١.
- عثمان، إبراهيم، الحياة الاجتماعية في عمان خلال الرواية والسيرة الذاتية. في: مؤلف جماعي، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ٢٠٠٣، ٢٦٥-٢٧٩.
- علوش، قيس، أساليب الإحصاء الجغرافي المتقدم: مع دراسة ثمان مدن عراقية كأ نموذج تطبيقي، مجلة العلوم الإنسانية (كلية التربية صفي الدين الحلي جامعة بابل)، ٢٠١١، (٧): ١٨٩-١٩٩.
- علي، فواز، "التركيب الداخلي للمنطقة الجنوبية من مدينة عمان: دراسة في السكان والمسكن" (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية، عمان_الأردن، ١٩٨٦.
- العنقري، خالد، البيئة العاملية للمدينة العربية. الجمعية الجغرافية الكويتية، الخالدية، الكويت، ١٩٨٤.
- عوض، حنفي، في علم الاجتماع الحضري: سكان المدينة بين "الزمان والمكان"، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧.
- غرايبة، خليف، التطور التاريخي والعمراني لمدينة عمان (منذ النشأة حتى نهاية القرن العشرين)، مجلة جامعة دمشق، ٢٠١١، ٣٧ (٤+٣)، ٤٧١-٥٠٢.
- غوانمة، يوسف، عمان حضارتها وتاريخها، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٧٩.
- الكردي، محمد، عمان تاريخ وحضارة وآثار "المدينة والمحافظة"، دار عمار، عمان، ١٩٩٩.
- الليمون، سامي، "التخطيط الحضري في مدينة مأدبا باستخدام تقنيات أنظمة المعلومات الجغرافية" (رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ٢٠٠٤.
- المختار، بلقاسم، التحولات الحديثة للنسيج الحضري الاجتماعي في مدينة مسقط، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٤، ٢ (٥): ٤-٢٠.
- موسى، سليمان، عمان عاصمة الأردن، أمانة عمان الكبرى، عمان، ٢٠٠٣.

- ناشخو، جودت (١٩٩٥)، تاريخ الشركس (الأديغة) والشيشان في لواء حوران والبلقاء (١٨٧٨-١٩٢٠م)، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٥.
- النوباني، محمد، "التركيب الداخلي لمدينة وادي السير: دراسة في السكان والمسكن"، (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية، عمان_الأردن، ١٩٩٢.

المراجع الأجنبية

- Abu Lughod, Janet, testing the theory of social Area Analysis, the Ecology of Cairo, Egypt. In **American Sociological Review**, 1969, (43) 2, 198-212.
- Gradus, Yehuda, Factorial Ecology in a Controlled Urban System: The Case Study of Metropolitan Haifa. **Geografiska Annaler Series B Human Geography**, 1976, 58 (1), 59-66.
- Hemayet, Hossain, Urban Ecology of Culcutta, **Oriental Geographer**, 1967, 35-51.
- Khawaldah, Hamzah, a Prediction of Future Land Use/Land Cover in Amman Area Using GIS-Based Markov Model and Remote Sensing. **Journal of Geographic Information System**, 2016, (8), 412-427.
- Murdie, Robert, **Factorial Ecology of Metropolitan Toronto 1951-1961: an Essay on the Social Geography of the city**, Research Paper no: 116, University of Chicago, Chicago, 1969.
- Pavanello, S. and Haysom, S, Sanctuary in the city? Urban displacement and vulnerability in Amman. **Humanitarian Policy Group (HPG)**, 2012. <https://www.odi.org/publications/6357-jordan-refugee-idp-palestine>.
- Potter, R. Darmame, K. Barham, N. and Nortcliff, S, **an Introduction to the Urban Geography of Amman**, Jordan. Geographical Paper No. 182, 2007.